

# التغيرات المحتملة في البيئة الضريبية للشركات بالكويت

نوفمبر 2023  
kpmg.com/kw

وفقاً لمقال إخباري منشور في صحيفة الراي بتاريخ 24 أكتوبر 2023، نعرض لكم أدناه ملخص التغيير المحتمل في بيئة ضريبة دخل الشركات بالكويت.

## نطاق قانون الضرائب

تفرض ضريبة أرباح الأعمال بنسبة 15% على أرباح المنشآت المشمولة (انظر أدناه) التي تم إنشاؤها أو تأسيسها أو العمل في الكويت. في الوقت الحالي، لا تنطبق ضريبة الشركات إلا على الشركات الأجنبية.

## على من يقع التأثير ومتى

وفقاً لتقارير إعلامية، تقترح وزارة المالية الكويتية الآلية التالية المكونة من مرحلتين:



## المرحلة 1 اعتباراً من 1 يناير 2025

ستخضع الشركات الكويتية متعددة الجنسيات، بما في ذلك الجهات الحكومية العاملة في الأسواق الخارجية، والتي تزيد إيراداتها السنوية عن 750 مليون يورو (حوالي 245 مليون دينار كويتي)، إلى ضريبة أرباح الشركات المقترحة.

كما يقترح أيضاً تنفيذ ضريبة أرباح الشركات كتعديل لقوانين الضرائب الحالية. وذلك يتوافق مع إطار الركيزة الثانية الذي يتم تنفيذه عالمياً.



## المرحلة 2 اعتباراً من 1 يناير 2026

من المقترح إصدار قانون ضريبي جديد يشمل جميع الجهات القانونية العاملة أو المؤسسة في الكويت (باستثناء الأفراد والمؤسسات الصغيرة ومتناهية الصغر).

## المنشآت المشمولة بالضريبة

تقترح ضريبة أرباح الأعمال إدراج مجموعة واسعة من هياكل التشغيل، بما في ذلك المنشآت المؤسسية والشراكات وغيرها من الشركات ذات الوجود القانوني القائم بذاته.

إلا أنه يتوقع في البداية أن يتم إعفاء الأفراد والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من قانون الضرائب.

## العملية التشريعية

وتطمح رؤية الحكومة الكويتية إلى زيادة الإيرادات غير النفطية وتحقيق الشفافية الضريبية. ومن ثم، فمن المتوقع أن تكون ضريبة الشركات في الدورة البرلمانية المقبلة من بين الأولويات الـ 14 التي تنوي الحكومة مناقشتها في مجلس الأمة.

تعد الكويت حالياً الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لم توقع على الإطار الشامل لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومجموعة العشرين بشأن تناقص القاعدة الضريبية وتقسيم الأرباح (BEPS)، المطلوب لتنفيذ مبادرة الحد الأدنى من الضرائب في إطار الركيزة الثانية. من أجل تنفيذ ضريبة أرباح الشركات/ الحد الأدنى للضريبة، يتعين على حكومة الكويت الموافقة على التشريع الخاص بتوقيع الاتفاقية الإطارية المذكورة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ومن ثم تنفيذ ضريبة أرباح الشركات.

وبعد صدور القانون، سيطلب من وزارة المالية تحديث أنظمتها الداخلية وصياغة القواعد الضريبية لتسجيل الشركات الكويتية ومراقبة التزامها الضريبي.

## الخطوات التالية للشركات الكويتية

بالنظر إلى التطبيق المقترح للريكة الثانية اعتبارًا من 1 يناير 2025 وقانون الضرائب الجديد المقترح اعتبارًا من 1 يناير 2026، نتوقع ما يلي:

إجراء تقييم التأثير لتقييم الآثار المترتبة بشكل عام من التغيير في البيئة الضريبية على عوائد المساهمين.

الأخذ في الاعتبار احتساب التكاليف الضريبية بنسبة 15% للتسعير المستقبلي للعقود.

مراجعة الهيكل الوظيفي للمالية لمعرفة المهام والمسؤوليات المتعلقة بالأمور الضريبية وإنشاء قسم ضريبية، إذا لم يكن موجودًا بالفعل.

مراجعة دفاتر الحسابات والسجلات المحاسبية لمعرفة ما إذا كانت كافية لأغراض التدقيق الضريبية.

هذه المنشآت أمامها سنة واحدة تقريبًا لمعرفة التأثير وتحديد أي إجراءات ضرورية وتنفيذ أي تغييرات

الشركات الكويتية الكبرى متعددة الجنسيات

جميع المنشآت الأخرى المشمولة في المرحلة الثانية أمامها سنتان تقريبًا.

جميع المنشآت الكويتية المشمولة

## معلومات أساسية إضافية

لمكافحة ما ورد أعلاه، تم تقديم مبادرة تناقص القاعدة الضريبية وتحويل الأرباح 2.0 (BEPS 2.0) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) ومجموعة العشرين، والتي تقترح مجموعة من القواعد (القواعد العالمية لمكافحة تناقص القاعدة الضريبية) لضمان قيام الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بدفع حدًا أدنى من الضرائب بغض النظر عن مكان مقرها الرئيسي (يشار إليه باسم الريكة الثانية في إطار BEPS 2.0).

يبدو أن خطة العمل المذكورة أعلاه هي نتيجة للتغيرات العالمية التي يقودها الريكة الثانية.

يفرض قانون ضريبة دخل الشركات الكويتي الحالي (المرسوم رقم 3 لعام 1955 بصيغته المعدلة بالقانون رقم 2 لسنة 2008) ضريبة على دخل أي شركة اعتبارية تكتسب مصدر الدخل من الكويت، أينما تأسست.

من الناحية العملية، لا يتم فرض أي ضريبة دخل حاليًا على الشركات المؤسسة في دول مجلس التعاون الخليجي والتي تتألف من المملكة العربية السعودية والكويت والبحرين والإمارات العربية المتحدة وعمان وقطر وحيث تكون تلك الشركات مملوكة بالكامل لمواطني دول مجلس التعاون الخليجي. تُفرض ضريبة دخل الشركات حاليًا فقط على الدخل الذي تحققه الشركات (الأجنبية) غير التابعة لدول مجلس التعاون الخليجي.

نتيجة للعولمة والتحول الرقمي للشركات، لاحظت الجهات الضريبية أن الشركات متعددة الجنسيات كانت تحول أرباحها من الدول ذات معدل الضريبة المرتفعة على الشركات إلى الدول ذات معدل الضريبة المنخفض، من أجل تخفيض معدل الضريبة الفعلي العالمي.

## للتواصل معنا

فهميش بشير

شريك - قسم الضرائب وخدمات الشركات  
تليفون: +965 9721 0816  
بريد إلكتروني: fbashir@kpmg.com



زبير باتل

شريك ورئيس قسم الضرائب وخدمات الشركات  
تليفون: +965 9725 9132  
بريد إلكتروني: zpatel@kpmg.com



حنان طارق

مدير تنفيذي الضرائب وخدمات الشركات  
تليفون: +965 9729 6385  
بريد إلكتروني: mhtariq@Kpmg.Com



نوافين بوهر

مدير تنفيذي الضرائب وخدمات الشركات  
تليفون: +965 6762 9840  
بريد إلكتروني: nbohra@Kpmg.Com



kpmg.com/socialmedia



© 2023 شركة كي بي إم جي القناعي وشركاه، محاسب قانوني كويتي وشركة كي بي إم جي للاستشارات ذم. شركة كويتية ذات مسؤولية محدودة هي شركات أعضاء في مؤسسة كي بي إم جي العالمية للشركات الأعضاء المستقلة التابعة لشركة كي بي إم جي الدولية المحدودة، وهي شركة إنجليزية خاصة تضامنية محدودة. جميع الحقوق محفوظة.

المعلومات الواردة هنا ذات طبيعة عامة وليس المقصود منها معالجة ظروف أي فرد أو كيان معين. على الرغم من أننا نسعى لتقديم معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب، إلا أنه لا يمكن ضمان دقة هذه المعلومات اعتبارًا من تاريخ استلامها أو أنها ستبقى دقيقة في المستقبل. ولا ينبغي لأحد أن يتصرف بناءً على هذه المعلومات دون الحصول على المشورة المهنية المناسبة بعد إجراء فحص شامل للحالة الخاصة.

يعد اسم وشعار كي بي إم جي علامتين تجاريتين مستخدمتين بموجب ترخيص من قبل الشركات الأعضاء المستقلة في مؤسسة كي بي إم جي العالمية.



# Potential Changes to Kuwait Corporate Tax Landscape

November 2023  
kpmg.com/kw

**Based on a news article published in Al-Rai newspaper on 24 October 2023, we set out below a brief update on a potential change to the Kuwait corporate income tax landscape.**

## Scope of tax law

Business Profit Tax ("BPT") would impose a 15% tax on the profits of covered entities (see below) established, incorporated or operating in Kuwait. Currently, corporate tax is only applicable on foreign companies.

## Covered entities

BPT proposes to include a wide range of operating structures, including corporate entities, partnerships, and other businesses with separate legal existence.

However, individuals, small and medium-sized entities are initially expected to be exempt from the tax law.

## Legislative process

The Kuwait government's vision includes an ambition for an increase in non-oil revenue and tax transparency. Hence, in the upcoming Parliamentary session, corporate tax is expected to be among the 14 priorities the government intends to discuss in the Parliament.

Kuwait is currently the only GCC state that has not signed the OECD/G20 Inclusive Framework on Base Erosion and Profit Shifting (BEPS), required to implement minimum tax initiative under Pillar Two. In order to implement BPT/ minimum tax, the Kuwait Government is required to approve the legislation for signing the said framework agreement with the OCED and then implement BPT.

Subsequent to the introduction of the law, Ministry of Finance will be required to update their internal systems and form tax rules to register Kuwaiti companies and monitor their tax compliance.

Source: Al Rai Media

## Who will be impacted and from when

According to media reports, the following two-phased process is proposed by the Kuwait Ministry of Finance:



### Phase 1 Effective from January 1, 2025

**Kuwaiti multinational companies** including government entities operating in overseas markets, with annual revenues exceeding 750 million euros (approx. KD 245 million) will be subject to the proposed BPT.

It is also proposed that the BPT will be implemented as an amendment to the existing tax laws. This is in line with the Pillar Two framework being implemented globally.



### Phase 2 Effective from January 1, 2026

A new tax law is proposed to be introduced covering **all legal entities** operating or incorporated in Kuwait (except individuals, micro and small enterprises).

## Next steps for the Kuwaiti companies

Given the proposed adoption of Pillar Two from **1 January 2025** and the proposed new tax law from **1 January 2026**, we expect the following

### Large Kuwaiti Multinationals

These entities have approx. 1 year to understand the impact, decide any necessary actions and implement any changes

### All Kuwaiti-covered entities

All other covered entities under Phase 2 have approx. 2 years.

While we await further details from the Kuwait Ministry of Finance in the coming months, it is recommended for Kuwaiti companies to plan ahead as follows to prepare for the upcoming changes to the tax regime as it will have implications for the business.

- ▶ Undertake an impact assessment to evaluate at high-level implications for change in the tax landscape to shareholders' returns.
- ▶ Consider factoring in 15% tax costs for future pricing of contracts.
- ▶ Review the finance function structure for roles and responsibilities for tax matters and establish a tax function, if not already present.
- ▶ Review books of accounts and accounting records to understand if these are sufficient for tax audit purposes.

## Further Relevant Background

The existing Kuwait corporate income tax law (Decree No. 3 of 1955 as amended by Law No. 2 of 2008) imposes a tax on the income of any body corporate, wherever incorporated, earning income from Kuwait source.

In practice, no income tax is currently imposed on companies incorporated in the Gulf Cooperation Council ("GCC") comprising of Saudi Arabia, Kuwait, Bahrain, United Arab Emirates, Oman and Qatar and entirely owned by citizens of the GCC. Corporate income tax is currently only imposed on income earned by non-GCC (foreign) companies.

Due to globalization and the digitalization of businesses, tax authorities observed that multinational corporations were

shifting their profits from countries with a high corporate tax rate to countries with a low tax rate, in order to reduce their global effective tax rate.

To combat the above, base erosion and profit shifting 2.0 (BEPS 2.0) initiative of the Organisation for Economic Cooperation and Development (OECD) and G20 was introduced, which proposes a set of rules (Global Anti Base Erosion rules) to ensure that large multinational enterprises (MNEs) pay a minimum level of tax regardless of where they are headquartered (referred as Pillar Two under BEPS 2.0).

It appears the above BPT is a consequence of the global changes driven by Pillar Two.

## Reach out to us



**Zubair Patel**  
Partner and Head of Tax & Corporate Services  
T: +965 9725 9132  
E: [zpatel@kpmg.com](mailto:zpatel@kpmg.com)



**Fahim Bashir**  
Partner Tax & Corporate Services  
T: +965 9721 0816  
E: [fbashir@kpmg.com](mailto:fbashir@kpmg.com)



**Naveen Bohra**  
Director Tax & Corporate Services  
T: +965 6762 9840  
E: [nbohra@kpmg.com](mailto:nbohra@kpmg.com)



**Hanan Tariq**  
Director Tax & Corporate Services  
T: +965 9729 6385  
E: [mhtariq@kpmg.com](mailto:mhtariq@kpmg.com)



[kpmg.com/socialmedia](https://kpmg.com/socialmedia)



© 2023 KPMG Al-Qenae & Partners, a Kuwaiti Public Accountant and KPMG Advisory W.L.L. a Kuwaiti limited liability company are member firms of the KPMG global organization of independent member firms affiliated with KPMG International Limited, a private English company limited by guarantee. All rights reserved.

The information contained herein is of a general nature and is not intended to address the circumstances of any particular individual or entity. Although we endeavor to provide accurate and timely information, there can be no guarantee that such information is accurate as of the date it is received or that it will continue to be accurate in the future. No one should act on such information without appropriate professional advice after a thorough examination of the particular situation.

The KPMG name and logo are trademarks used under license by the independent member firms of the KPMG global organization.